البنك الدولي: اليمن تتطلع إلى التوصل إلى اتفاق يمنحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية عام ٢٠١٠م

■ «كتب/ المحرر الاقتصادي

أكد البنك الدولي إن اليمن تتطلع إلى التوصل إلى اتفاق يمنحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية عام ٢٠١٠م.

وأشار الى أن الحكومة اليمنية تهدف من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية إلى تحسين الأداء في نمو التجارة والاستثمار وإلى الحد، في نهاية الأمر، من اعتمادها على قطاع النفط والغاز، وقد عقدت الحكومة اليمنية جلسة مباحثاتها السابعة مع منظمة التجارة العالمية في شهر يناير الماضي، ومن المقرر عقد اللقاء الثامن في النصف الثاني من عام ٢٠١٠م، وهو اللقاء الذي تأمل الحكومة اليمنية عبره اختتام مباحثات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وأضاف التقرير :هذا التفاؤل ناجم عن النجاح الذي تحقق في مباحثات شهر أبريل ٢٠١٠م، والذي خلص إلى التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك صادق البرلمان في أواخر شهر يوليو ٢٠١٠م على إصلاحات في تشريعات التجارة كان قد تم اشتراطها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتهدف هذه الحزمة من الإصلاحات إلى إدخال معايير منظمة التجارة العالمية في التشريعات المرتبطة بالتجارة، وتعتزم الحكومة اليمنية – علاوةً على ذلك – القيام بتحديث الاستراتيجية التشخيصية المتكاملة للتجارة، وهي دراسة تشخيصية أجريت في العام ٢٠٠٣م، وذلك بالتوازي مع الاستراتيجية التجارية الجديدة التي يجري إعدادها حالياً من قبل وزارة التجارة، ومن المتوقع تحديث الدراسة التشخيصية لتحديد الأولويات لتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تعتبرها الحكومة «قطاعات واعدة، «الزراعة والثروة السمكية، والسياحة، والمعادن»

نادي رجال الأعمال ينفذ استطلاع آراء ذوي الأعمال التنفيذيين للعام ٢٠١١م

■ «كتب/عبدالله محمد

ينظم المنتدى الاقتصادي العالمي ونادي رجال الأعمال استطلاع آراء ذوي الإعمال التنفيذيين للعام ٢٠١١م عن اليمن ابتداءً من يناير القادم ٢٠١١م.

وأوضح بيان صادر عن نادي رجال الأعمال – تلقت «الثورة» نسخة منه – أن الاستطلاع يعنى بإظهار صوت قطاع رجال الأعمال كمكون من مكونات تقرير التنافسية العالمي، مما يسهم في جعله مؤشراً سنوياً يسهم في قياس بيئة الأعمال اليمنية ومقدرتها على التطور، وسيسهم الاستبيان في جمع معلومات هامة توفرها محدود، وأحياناً تكون غير متاحة نستطيع الحصول عليها من ذوي الأعمال التنفيذيين العاملين في بيئة الأعمال اليمنية.

يشار إلى أن تقرير التنافسية العالمي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ العام ١٩٧٩م، ويعتبر من المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تسهم في إعطاء المقارنة عن مدى التحسن في العناصر المؤثر على نمو وتحسن البيئة الاقتصادية في الدول.

انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية والإسلامية إلى ١,٣ تريليون ريال

■ «كتب/ علي البشيري

سجلت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية والإسلامية انخفاضاً خلال شهر أغسطس ٢٠١٠م، إذ تراجعت إلى تريليون و٣٨٠ مليار ريال وذلك من تريليون و٤٥١ مليار ريال.

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن حجم الانخفاض يقدر بـ ٧١ مليار ريال.

غير أن الودائع ارتفعت مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠٠٩م والتي بلغت ودائع القطاع الخاص نحو تريليون و٢٢٤ مليار ريال، وبالتالي فقد زادت بنحو ٢٢٧ مليار ريال. الجدير بالذكر أن ودائع القطاع الخاص تمثل معظم الودائع المودعة لدى البنوك التجارية والإسلامية إذ يصل حجمها إلى ٩٥٪ من إجمالي الودائع في شهر أغسطس ٢٠١٠م.

في ختام دورة تطوير القدرات الذاتية والقيادية بهيئة استكشاف النفط

الحميدي: نسعى لأن يكون ٢٠١١م و٢٠١٢م عامي التدريب والتأهيل للكوادر القيادية والفنية

■ «الثورة/قاسم الشاوش

أكد رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي أهمية تدريب وتأهيل كافة كوادر المؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية والخاصة وتنمية قدراتهم بأحدث الوسائل العلمية والمتطورة لما من شأنه الدفع بالعملية التنموية والاقتصادية في البلاد.

وقال الحميدي في كلمته أمس بصنعاء في ختام الدورة التدريبية الخاصة بتطوير القدرات الذاتية والقيادية والتي نظمتها هيئة استكشاف وإنتاج النفط على مدى ثلاثة أشهر بمشاركة ٨٠ مشاركاً من القيادات العليا للهيئة ومدراء العموم ورؤساء وأعضاء اللجان الإنتاجية والاستكشافية ومدراء الإدارات الفنية والإدارية، أن أهمية هذه الدورات تعد متميزة ومنعشة لأنها أفهمتنا كيف يدار العالم وعرفتنا أفكاراً جديدة في الإدارة ونظرياتها وكيفية التعامل مع المجتمع..

مشيراً إلى أن هذه الدورة جاءت بعد دورة متميزة نظمتها رئاسة الوزراء لرؤساء الوحدات والمصالح ووكلاء الوزارات وبذلك رأينا أن تكون هذه الدورة التي رغبنا أن تنعكس على موظفي الهيئة خصصناها فقط للقيادات الإدارية وقد تناول المدرب فيها مفاهيم ومعلومات جديدة مثل كيفية التعامل مع الشركات. إضافة إلى تطوير قدرات المشاركين بمهارات جديدة في مجال الإدارة.

مؤكداً أن المدرب عبدالغني الذي يعد من الكوادر المتميزة قد أخذ هذه الدورة من عدة جوانب علمية ودينية وجانب عادات وتقاليد مجتمعنا اليمني، وحاول مزج هذه الجوانب الثلاثة لتتوافق مع عملنا وطبيعتنا، مما أفادنا كثيراً في مختلف المجالات العلمية والفنية.

وأكد المهندس الحميدي أنه بعد نجاح هذه الدورة التي استمرت ثلاثة أشهر سيتم تعميمها على كافة فروع الهيئة في المحافظات وأن البداية ستكون من فرع عدن وذلك بهدف تطوير وتنمية قدرات موظفي الهيئة بأحداث الوسائل والتكنولوجيا الحديثة لمواكبة العالم، وذلك من خلال إحضار مدربين يمنيين، حيث أننا نمتلك كوادر يمنية متميزة في مجال التدريب وهذه حقيقة لأننا شاركنا في العديد من الدورات الخارجية لكن لم تكن بهذا المستوى والأسلوب المتطور، وهذا ما لمسناه من المدرب عبدالغني وهذا فخر بأن عندنا كوادر نوعية.

وأضاف رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط: إننا نطمح إن شاء الله أن يكون عامانا ٢٠١١م و٢٠١٢م عامي التدريب والتأهيل والعمل المتميز لكافة موظفي الهيئة في العديد من المجالات القيادية والفنية وغيرها من المجالات التي تخدم عملية التنمية في اليمن الواحد.

وفي ختام حفل الدورة الذي حضره أمين عام رئاسة الوزراء عبدالحافظ السمة ووكيل رئيس الهيئة لشئون الاستكشاف والإنتاج تم توزيع الشهادات التقديرية على المشاركين.

رأي اقتصادي

توسيع قاعدة عملاء البنوك

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية اليمنية تولي اهتماماً خاصاً على الدوام لقطاع التجزئة المصرفية باعتبار هذا القطاع قوة دافعة رئيسية للنمو وتبع هذه القوة من رؤية متعمقة لاتقتصر على تزويد الزبائن بمنتجات مصرفية معينة بل تتعدى لتشمل مجموعة متكاملة من الحلول المالية والمصرفية الكفيلة بخدمتهم فأصبحت المصارف والمؤسسات المالية اليمنية تتوجه نحو الزبائن بالتركيز على احتياجاتهم وتبذل جهوداً حثيثة لتحديد وتحليل سمات الخدمات والمنتجات المصرفية التي يتطلع إليها العملاء الحاليون والمتوقعون خلال مراحل تعاملهم المصرفي معها مع أهمية أدراكها بأن لكل شريحة من زبائن المصارف احتياجات متباينة تتغير بمرور الزمن ولأن زبون التجزئة يمثل إحدى الشرائح المهمة والمتنامية باضطراد ومن خلال ذلك أيضا تقوم المصارف والمؤسسات المالية اليمنية باستمرار بتوسيع نطاق عملية إعادة تقييم المنتجات والخدمات لتتجاوز الإطار التنفيذي للعمل المصرفي وعادة تقوم المصارف والمؤسسات المالية اليمنية بتقديم باقة متكاملة من المنتجات لزبون التجزئة كالقروض الشخصية والاستثمارية والادخارية والائتمانية مع القدرة على دمج هذه المنتجات لتلبية الاحتياجات المحددة للزبائن خلال مراحل حياتهم المختلفة كما استطاعت التركيز بشكل خاص على تطوير وتحديث وتقديم مجموعة متكاملة من الحلول الموجهة للعملاء الذين ينشدون التعامل مع المنتجات المتوافقة من مبادى الشريعة الإسلامية.

وتعمل المصارف والمؤسسات المالية اليمنية على ترسيخ ثقافتها لتواكب التحديات والفرص التي تفرضها بيئة العمل المتغيرة والمتمثلة بالتحول من ثقافة تنفيذ العمليات إلى ثقافة إدارة العلاقات فالصناعة المصرفية ليست احتياجات للزبون من خدمات ومنتجات بل إن كل زبون من الزبائن كيان قائم بذاته ومتميز كما أن له احتياجات وتوقعات يتوجب إيصالها له بأسلوب مريح وموثوق وبتكلفة مجدية تلائم تطلعاته وتكون مرنة وسريعة معظمة للقيمة المضافة لكل من الزبون والمصرف والمؤسسة المالية.

منحت ٢٨٢ألف قرض بقيمة ١٢مليار ريال

ارتفاع عدد عملاء شبكة اليمن للتمويل الأصغر بنسبة ١٠٠٪

■ «كتب/عبدالله الخولاني

ارتفع عدد عملاء شبكة اليمن للتمويل الأصغر حتى منتصف أكتوبر الماضي ٢٠١٠م إلى ٦٠ألف عميل، تمثل النساء ٧٠٪من إجمالي عدد العملاء مقارنة مع ٣٠ألف عميل نهاية العام ٢٠٠٩م وبزيادة ١٠٠٪، فيما بلغ إجمالي القروض الممنوحة من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء في الشبكة خلال نفس الفترة ٢٨٣ألفاً و٦٩٠قرضا بقيمة إجمالية بلغت ١٢مليار ريال.

وأوضح المدير التنفيذي لشبكة اليمن للتمويل الاصغر شرار المليكي أن شبكة اليمن للتمويل الأصغر تم تسجيلها كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في أغسطس ٢٠٠٩م وبدأت التأسيس و العمل رسميا بداية ٢٠١٠م لتمثل صناعة التمويل الأصغر في اليمن بمبادرة من كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشيرا إلى أن الهدف من إنشاء الشبكة هو تدريب وبناء قدرات العاملين في مجال التمويل الأصغر ورفع مستوى الشفافية وتبادل المعلومات والحوكمة الجيدة لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر وكذا تمثيل قطاع التمويل الأصغر محلياً وإقليمياً .

مؤكدا أن الخطة الاستراتيجية لشبكة اليمن للتمويل الأصغر خلال العام القادم فإنها ستركز على عمل دراسة لسوق التمويل الأصغر في اليمن و المنتجات الجديدة التي يمكن للشبكة تشجيعها والترويج لها بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لكل المؤسسات لما من شأنه توفير أرضية عادلة ومتوازنة للتنافس بين مؤسسات التمويل الأصغر.

وأضاف المليكي أن الحكومة أصبحت تنظر إلى التمويل الأصغر على أنه أداة فعالة لمكافحة الفقر والبطالة كون التمويل الأصغر يختلف عن تمويل البنوك التجارية كون القروض التي تعطى في التمويل الأصغر تدعم أصحاب الدخل المحدود والمشاريع متناهية الصغر مما يساعدهم على أن يكونوا جزءا من الحل بدلا أن يكونوا جزءاً من المشكلة .

لافتا إلى أن شبكة اليمن للتمويل الأصغر تضم في عضويتها إحدى عشرة مؤسسة تمويل أصغر ما بين بنوك وشركات ومؤسسات وهي بنكا الأمل للتمويل الأصغر والتضامن للتمويل الصغير والأصغر ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر وكذا مؤسسات الوطنية للتمويل الأصغر و الاجتماعية للتنمية المستدامة وعدن للتمويل الأصغر وشركة الأوائل للتمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج صنعاء للإقراض ووادي حضرموت للتمويل والادخار ونماء للتمويل والادخار وبرنامج المساعدة الذاتية للادخار والإقراض –أبين.

يذكر أن قطاع التمويل الأصغر شهد نشاطاً ملحوظاً خلال السنة الأخيرة حيث زاد عدد المقترضين في التمويل الأصغر بنسبة ١٠٠٪ خلال عام واحد فقط.

تأسيس شركة يمنية - إماراتية للاستثمار في القوى العاملة

■ «صنعاء/سبأ

وقعت المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار شبام القابضة وشركة صروح المستقبل للمقاولات الإماراتية مقرها دبي بصنعاء عقد شراكة لتأسيس شركة استثمارية مشتركة في مجال إعداد وتأهيل وتدويل القوى العاملة .

وقعها من الجانب اليمني رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار شبام القابضة سعد عبدالله صبرة ومن الجانب الإماراتي مدير عام شركة صروح المستقبل للمقاولات عبدالله محسن السويدي.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شبام القابضة سعد عبدالله صبرة أن تأسيس شركة اليمن للقوى العاملة للاستثمار المحدودة يأتي في إطار اهتمام الحكومة بمواكبة متطلبات سوق العمل الإنشائية والعقارية في الطفرة التنموية التي تشهدها قطاعات التنمية العقارية والعمرانية في اليمن.

وقال: جاءت اتفاقية الشراكة كترجمة فعلية لسعي المؤسسة لتوسيع وإكمال دائرة الشراكة الاستثمارية مع القطاعين الحكومي والخاص في الدول الشقيقة خاصة دول الخليج العربية، وكذا بناءً على رغبة شركة صروح المستقبل للمقاولات الإماراتية للاستثمار في اليمن.

وأضاف صبرة إن الشركة تعمل على تطوير وتدويل العمالة اليمنية المتخصصة في المجالات الإنشائية والهندسة المدنية من خلال إعداد وتأهيل القوى العاملة في مجال البناء والتشييد، ورفع المستوى المهني والفني لها وبما يحقق متطلبات الشركات العاملة في مجالات التطوير العقاري والعمراني في اليمن ودول الخليج.. ولفت إلى أن الاستثمار في القوى العاملة أصبح صناعة يحظى بسباق محموم من قبل الدول المتطلعة للنهوض والنمو المتسارع.

دراسة اقتصادية حديثة:

قرابة مليار ريال خسائر الخضروات التالفة في الأسواق المحلية

■ «عدن/سبأ

اظهرت دراسة حديثة لمركز الأغذية وتقانات ما بعد الحصاد بعدن أن الأسواق المركزية اليمنية في أمانة العاصمة وعدن والحديدة وتعز وحضرموت تكبدت خسائر بقيمة ٩٠٨ ملايين و٨٩٢ ألف ريال من الفاقد من البطاطس والبصل والطماطم والموز والمانجو والعنب والباباي.

وارجعت الدراسات التي أعدتها الفرق الفنية من مركز الأغذية وتقانات مابعد الحصاد، التلف في تلك المنتجات إلى سوء التعبئة وعملية نقل المنتج من المزارع إلى العربات بطريقة غير صحيحة وغير منظمة ورمي الكثير منها في المواقع والأسواق المذكورة بطريقة عشوائية مفندة.

وأشارت الدراسة إلى أن الفاقد من تلك المنتجات ومردودها المالي شكل عبئا اقتصاديا على المزارعين.

وحسب الدراسة فإن الفاقد من البطاطس بلغ ٣١,٨٪ بقيمة ١٢٠ مليونا و٩٤٨ ألف ريال، بلغ نسبة الفاقد من البصل ٤٧,٢٪ بقيمة ١٧١ مليونا و١٠٥ آلاف ريال، و٤٣,٦٪ من الطماطم بقيمة ٢٨٣ مليونا و٦٤٢ ألف ريال.

وأوضحت الدراسة أن نسبة الفاقد من الموز بلغت ٤٦,٣٪ بقيمة ٣٤ مليونا و٥٦ ألف ريال، و٢٨,٤٪ من المانجو بقيمة ١٨٦ مليونا و٧٦٢ ألف ريال، فيما بلغت نسبة الفاقد من العنب ٢٠,٣٪ بقيمة ٦٤ مليونا ٩١٠ ألف ريال، والباباي ٧٧,٦٪ بقيمة بقيمة ٤٧ مليونا و٤٦٩ ألف ريال.

وبينت الدراسة أنه تم تقديم النصائح والإرشادات لأصحاب محلات بيع الخضروات في الأسواق المركزية والمزارعين بأهمية التعبئة الصحية للمنتج دون الزيادة في التعبئة واتباع نظام المداولة عند التسويق إلى الأسواق من خلال نقله عبر العربات الصغيرة التي تعمل داخل الأسواق واستعمال الحاضنات المكشوفة تفاديا لإهماله وتعرضه للتلف.

دراسة تدعو إلى إصدار تشريعات تحفز الشركات الوطنية على الاستثمار في المجالات الإنتاجية كثيفة العمالة

■ «كتب /أحمد الطيار

حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة على إصدار تشريعات محفزة ومشجعة للشركات الوطنية للدخول في استثمارات كبيرة في السوق المحلية وجذبها لمزاولة الأنشطة الإنتاجية في الصناعة والتعدين والسياحة والأسماك بدلاً من التركيز على محاولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في الوقت الراهن .

وقالت الدراسة التي أعدها الدكتور نصر قائد الشميري وحصل بموجبها على الدكتوراه من جامعة الجزائر هذا العام إن على الحكومة وفي سبيلها للارتقاء بالاقتصاد الوطني أن تعي أهمية الاستثمارات المحلية والتي يمكن أن تسد فجوة كبيرة في الموارد إن اتيح لها الظهور ومنحت حوافز جدية للاستثمار المحلي بدلاً من اللهث وراء الاستثمارات الأجنبية التي غالبا ما تكون مشروطة وغير مقتنعة بجدوى الاستثمار في بلادنا متعللة بعدة دعاوى غير صادقة.

واوضحت الدراسة أن أمام اليمن فرصاً عدة بديلة للاقتراض الخارجي لسد فجوة الموارد المحلية تتمثل في استغلال الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في الاقتصاد اليمني والمتمثلة بالنفط والغاز والمعادن والثروة السمكية حيث يمتلك اليمن ما يزيد عن ٢٨٠٠ كم من السواحل على البحرين الأحمر والعربي وتعتبر من المصائد المشهورة إذ لم يستغل منها سوى ٢٠٪ فقط من تلك الثروة، إضافة إلى السياحة فاليمن موئل الحضارات القديمة ويمتلك ما يزيد على ٣٠٠ جزيرة يمكن أن تستثمر في المجال السياحي.

وبينت الدراسة أن تشجيع الاستثمار الأجنبي عملية مهمة لكن لا يجب إغفال دور الاستثمار المحلي مطلقا بل يجب توفير الأسس والمقومات اللازمة لتوسيعه وتنميته ليشمل قطاعات واعدة قادرة على الاستمرار واجتذاب العمالة الكثيفة فاليمنيون لديهم الأموال الكثيرة والقادرة على تمويل عدة مشاريع إن تم توجيهها بسلاسة ونظام إلى ذلك.

ودعت الى سرعة استصدار القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للدين العام الداخلي والخارجي وإدارته للحد من العشوائية القائمة حالياً في سياسة الاقتراض الخارجي وإصدار أذون الخزانة استناداً إلى قانون دون لائحة تنفيذية له ويفترض به أن يكون مؤقتاً وتحويل جهة واحدة هي البنك المركزي اليمني في التعامل مع هذا النوع من الدين العام رغم الملاحظات العديدة على استمرار هذا النوع من الدين العام قصير الأجل، ومحاولة البحث عن بدائل للدين العام المحلي تقل أعباءها عما هو قائم وتساهم في تحريك الاقتصاد الوطني من الركود الذي يعيشه وتدفع بالاستثمار المحلي إلى الأمام بدلاً من توظيف عائد أذون الخزانة في بند الإنفاق الجاري للموازنة العامة.

وأشارت الدراسة إلى أهمية وضع المعالجات المناسبة للتخلص من الدين العام الداخلي الحالي الذي تضخم بشكل كبير وأصبحت أعباء خدمته تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، وهو الذي جاء لمعالجة عجزها الجاري والاستثماري، وتفعيل دور السياسة المالية والنقدية باستخدام أدواتها المختلفة لتشجيع الجهاز المصرفي ومؤسسات التمويل العامة والخاصة من توظيف فوائض أموالها وودائعها في الإقراض المحلي خاصة في الجوانب الاستثمارية بدلاً توظيفها في أذون الخزانة والتسبب في الركود الذي يعيشه الاقتصاد القومي.

كما دعت إلى التحديد الدقيق للجهات المعنية بإدارة الدين العام الداخلي والخارجي واستصدار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعملها، وتحديد وظائفها واختصاصاتها وبما يمكنها من تفعيل دورها في إدارة المديونية العامة بشكل علمي، وتزويدها بالكفاءات ذات الخبرة العالية القادرة على تفعيل الوظائف المناطة بإدارة الدين العام، وبما يضمن التوظيف السليم لمخصصات القروض الخارجية والتخفيف قدر الإمكان من الدين العام الداخلي والأعباء المترتبة عليه، ويحافظ على مديونية معتدلة وآمنة لا تعيق النمو الاقتصادي والزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

ونوهت الدراسة إلى أهمية تطوير الأدوات الرقابية للسلطة التشريعية على الدين العام وإدارته وعدم الاكتفاء بالرقابة اللاحقة لاستخدامات القروض الخارجية من لجان مجلس النواب ومجلس الشورى، والمفترض أن تكون رقابة مجلس النواب على الدين العام سابقة ومصاحبة ولاحقة، سابقة من خلال دراسة اتفاقيات القروض قبل إقرارها أو رفضها إذا كانت لا تخدم المصلحة العامة، ومصاحبة لاستخدامات القروض والدين العام الداخلي، ولاحقة كما هي قائمة الآن. ولا يجب ترك الأمر بيد الجهات التنفيذية المعنية بالإشراف وإدارة القروض والدين العام، ولن تحل مشكلة العشوائية في الاقتراض الخارجي وتشكيل الدين العام الداخلي إلا بتفعيل رقابة السلطة التشريعية المعنية في الوقت الحاضر.

وأوصت الدراسة بأهمية إصدار قانون الدين العام وإدارته ولائحته التنفيذية لتتمكن إدارة الدين العام من تحقيق رقابة داخلية على الدين العام أن رقابة إدارة الدين العام مهمة جداً تسهل على أي جهة رقابة خارجية على الدين العام من ممارسة مهامها بسهولة ويسر، حيث تؤسس الرقابة الداخلية لإدارة الدين، قاعدة البيانات التي تحتاجها الجهات الرقابية الأخرى الخارجية.

بالإضافة إلى منح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره أعلى سلطة رقابية في الدولة مزيداً من الاستقلالية ليمكن من أداء دوره الرقابي على استخدامات القروض والدين العام الداخلي والخارجي دون أي ضغوط من قبل السلطة التنفيذية التي يتبعها حالياً، ولتكون نتائج مراجعته ذات مردود إيجابي أفضل.

وحثت الدراسة على ضرورة تفعيل بعض جوانب برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري المجمدة والمتعلقة بتخفيض الإنفاق الحكومي في الجانب الجاري، وتقليص الإعتمادات المنصرفة لشخصيات دون مبرر قانوني وتقليص السلك الدبلوماسي في الخارج الذي يستنزف إمكانيات هائلة بحسب توجيهات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتفعيل دور هيئة مكافحة الفساد.

كما دعت الى الاستخدام الأمثل لمخصصات القروض الممولة لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإعداد الجيد لتلك المشروعات من حيث دراسات الجدوى الاقتصادية وتصاميم الأنشطة المعتمدة وأختيار الكوادر الكفؤة لإدارة تلك المشروعات وأختيار المقاولين المؤهلين فنياً وإدارياً لتنفيذ الأنشطة المختلفة لتلك المشروعات ومحاسبة المتسببين في تعثرها مهما كان مستوياتهم القيادية أو الإدارية وبما يضمن إنجاز تلك المشروعات لأهدافها المخططة خلال الفترات المحددة لتنفيذها وتخفيف الأعباء المستقبلية المترتبة عليها.

كما حثت على الاستفادة القصوى من التسهيلات والإعفاءات المقدمة من الدائنين من خلال الوفاء بالتزامات الجانب المحلي بتعهداته في الوقت المحدد وشراء الديون التجارية التي تم إعادة جدولتها رغم ضالتها في حين أنه قد تم دفع فوائد على إعادة جدولتها تفوق قيمتها الأصلية، وشراء بعض المديونيات الأخرى التي تتعرض عملاتها الأصلية للانخفاض وتقل قيمتها كثيراً أمام الدولار، ويتطلب ذلك المتابعة للأسواق الدولية واستغلال أي فرصة تتاح لشراء بعض المديونيات التي ينطبق عليها الوضع السابق وبما يضمن تخفيض المديونية العامة الخارجية والأعباء المترتبة عليها إلى أدنى مستوى.